اطاريح جامعية

تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الابعاد السياسية والأقتصادية والأجتماعية(*)

الدكتور
سعيد رشيد عبد النبي

يقسم الباحث هذه الدراسة الى مقدمة تمهيدية، وخمسة فصول اساسية، وخاتمة، معتمداً على منهج التحليل الوصفي لاعتقاده بأنه من أكثر المناهج الاكاديمية ملائمة لتكييف المعلومات المتوفرة مع خطة الدراسة وغاياتها، وذلك من خلال تحليل أسس وأبعاد التنمية الماليزية على الأصعدة السياسية والأقتصادية والأجتماعية، ومعرفة عوامل نجاح تلك التنمية منذ أستقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ حتى الوقت الحاضر.

وتسعى الدراسة، كما يشير الباحث، الى التحقق من فرضية قوامها "أن ماليزيا نجحت في تحقيق تنمية حقيقية رغم التنوع العرقي فيها، وأصبح يشار لها بالبنان من قبل الدول النامية والدول المتقدمة على السواء، إلا أن جوانب تلك التنمية يمكن تلمسها على الصعدين الاقتصادي والاجتماعي بشكل أكبر أنطلاقا من تركيز الحكومات الماليزية المتعاقبة على رفع مستوى الوضع الاقتصادي والاجتماعي لماليزيا وجعله من اولوياتها الاساسية".

تعرض المقدمة التمهيدية لمحة عن ماليزيا، موقعها الجغرافي، وخلفيتها التاريخية، والسياسية، والتركيبة الاجتماعية لسكانها، وتركيبتها الاقتصادية.

فيما يتناول الفصل الاول مفهوم التنمية، واشكالها، ونظرياتها، وأنماطها، وهو ما يشكل الأطار النظري للدراسة.

ثم تنطلق الدراسة للخوض في وصف وتحليل التنمية الماليزية، أبتداءا من الفصل الثاني حيث جرى توضيح البعد السياسي لتلك التنمية في ضوء التطرق لكل من النظام السياسي الماليزي بتقسيماته المتمثلة بالسلطات الثلاث–التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومؤشرات هذه التنمية والتي بدت كونها تنمية نسبية مقارنة بما تم انجازه على الصعيدين الاقتصادي

(*) رسالة تقدم بها الطالب سعد علي حسين التميمي لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠٠٤.

والاجتماعي، وهذا ما يتماشى مع فرضية الدراسة.

هذا فيما ركز الفصل الثالث على مؤشرات التنمية الاقتصادية، والعوامل التي اسهمت في نجاح هذا البعد من التنمية الماليزية التي نقلت البلاد الى مرحلة اكثر تطوراً وتقدماً على الصعيد الاقتصادي.

وأنصرف الفصل الرابع لتبيان مؤشرات التنمية الاجتماعية وعوامل تحقيقها فضلاً عن الاهتمام بالمرأة والشباب والسكن والخدمات الاجتماعية الاخرى.

اما الفصل الخامس فعمد الى تلمس مستقبل التنمية الماليزية في اطار تواجد التحديات الداخلية والخارجية.

وتخلص الدراسة الى أن تجربة التنمية في ماليزيا تقدم نموذجا متميزاً للمجتمعات النامية حيث بأمكان هذه المجتمعات تحقيق التنمية المنشودة والمطلوبة إذا أرادت ذلك وسعت اليه وفق رؤية منطقية وأيجابية، تماما كما فعلت ماليزيا التي يمكن أبراز أولويات نهوضها من خلال:

١. جعلها كيان الدولة في أطار عناصر (الامة الجامعة) والتي تجعل من الاسلام وقيمه ثقافة التأسيس دون ان تجور على المكونات الاخرى للامة.
٢. تأمين عناصر النمو المتوازن للقطاعات في أطار العملية الأنمائية التكاملية والتكافلية.
٣. تقليل التفاوت والأختلالات الأجتماعية والاقتصادية، والعمل على أزالتها.
٤. تنمية عناصر التنمية الذاتية في أطار محاولة صياغة مجتمع بتوفير الأحتياجات الأساسية مع صبغ عناصر التنمية بالقيم الأجتماعية والروحية الأيجابية، فضلا عن تعظيم الاحساس بقيمة الكرامة الأنسانية، والأنتماء الى الوطن، والتعاون بين دول أخرى لحفز التعاون ضمن دائرة الدول النامية والعالم الاسلامي.
٥. تأصيل وتاسيس عناصر التكامل على المستوى الوطني بسياسات تأخذ في أعتبارها محاولة سد الفجوات والأختلافات الواسعة في التنمية الأقتصادية بين الولايات المختلفة ضمن الاتحاد الماليزي، وبين المناطق الحضرية والريفية، وبين الأعراق والعناصر المختلفة.
٦. تشجيع عناصر تنمية الموارد البشرية التي تنتج قوة عمل منظمة عالية الكفاءة تتسم بأصول أخلاقيات العمل وبذل الجهد في أطار مواجهة تحديات التنمية الصناعية من خلال توفير ثقافة التميز، والقدرة والفاعلية.
٧. جعل عناصر التقدم المادي ضمن خطة تستفيد وتستثمر العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي

كمكونات اساسية فـــي التخطيــط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٨. ضمان أعطاء الأهتمــام الملائــم لحماية البيئة ضمن نظرة عمرانيــة للتنمية، وذلك حفاظاً على تواصــل العملية الانمائية في الامد الطويل.

وهذا ما أدى الـــى أن تصبــح ماليزيا، من وجهة نظر الباحث، مثــار أهتمام الدول المتقدمة والدول الناميــة على حد سواء، نتيجة الأنجــاز الــذي حققته تلك الدولة والمتمثل بتحقيق تنمية أقتصادية وأجتماعية حقيقية في غضون نصف قرن من الزمان.

ونتيجة لندرة المعلومات عـــن هكذا تجارب تنموية، خصوصاً علـــى صعيد الدول النامية، فقد عمد البـــاحث الى السعي لأبـــراز تجربــة التنميــة الماليزية على الرغم من ندرة المصادر المتوفرة سواء العربية منها أو صعوبــة الحصول على المصادر الأجنبية فضلاً عن ترجمتها، ناهيك عـــن الظـــروف الاستثنائية التي يمر بها مكان أنجـــاز الدراسة، مع ذلك فقد أستطاع البـــاحث تجاوز هذه الصعوبات نظـــراً لاهميــة موضوع الدراسة وتحليلها لكي تكـــون أطاراً ينتفع به في عـــرض تجـــارب التنمية للدول النامية، وأمكانية الأستفادة من تلك التجربة على صعيـــد الوطـــن العربي عموماً والعراق بشكل خاص.

بقي القـــول أن البـــاحث قـــد حرص على توزيع مادة الدراسة وفـــق صفحاتها البالغة (٣٠٩) صفحة بـأعداد لا تتباعد كثيراً، ويبدو التناسق واضحاً من خلال الوقوف على عدد صفحـــات كل فصل منها.

وأخـــيراً يعتقـــد البـــاحث أن دراسته لتجربة التنمية الماليزية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة مـــن أجـــل أنجازها بشكل مرضي، والتي مكنتـــه من تقديم عرض توضيحـــي لجـــانب التنمية منها، تمثـــل أحـــدى البدايـــات الأولى التي تستحق المزيد من البحـــث والدراسة، وبالأتجاه الذي يؤدي الـــى أغنائها وتطويرها على نحو متواصـــل بهدف الأستفادة من جوانـــب متعـــددة منها، ويأمل أن تجد طريقها على يـــد غيره من الباحثين.